

133560 - الوصاية على أموال اليتامى إذا تزوجت أمهم

السؤال

يوجد ثلاثة أيتام قصر ، ولديهم مال وهو موجود عند أمهم ، وتزوجت الأم الآن من شخص لا يقرب لهم ، علما بوجود جدهم لأبيهم ، وجدتهم لأبيهم ، وجدتهم لأمهم ، وأعمام وأخوال ؛ فمن يكون المسؤول عن مالهم في هذه الحالة ؟ علما بأن المال كان لمدة خمس سنوات مع أمهم ولم تستثمره في شيء ، ونقص من الزكاة في هذه المدة . أفيدونا بارك الله فيكم .

الإجابة المفصلة

أولاً :

الأصل في هذا أن يتولى أموال اليتامى : الوصي الذي أوصى له الأب ، سواء كان الوصي من الأقارب كالأم أو العم أو الجد أو غيرهم .

فإن

لم يوص الأب لإنسان معين بالولاية على مال أبنائه ، فيكون الجد (أبو الأب) هو القائم والمسئول عن أموالهم .

فإن

لم يكن الجد موجوداً ، فتكون الولاية للأم ، أو للأقرب من

العصبات كالأخ والعم ونحوهم ، فإذا تصدى لها أكثر من واحد من العصبات ، وهم في درجة واحدة ، اختار الحاكم أصلحهم لهذه الولاية ، من حيث الأمانة والقوة على حفظ المال وصيانتة .

قال

شيخ الإسلام : ” والولاية على الصبي والمجنون والسفيه تكون لسائر الأقارب ... ، وتكون الولاية لغير الأب والجد والحاكم ، وهو مذهب أبي حنيفة ، ومنصوص أحمد في الأم ؛ وأما تخصيص الولاية بالأب والجد والحاكم فضعيف جدا .“ انتهى .

“الفتاوى الكبرى” (5/397).

وقال الشيخ ابن عثيمين : " الولاية تكون لأولى الناس به ، ولو كانت الأم إذا كانت رشيدة ؛ لأن المقصود حماية هذا الطفل الصغير أو حماية المجنون أو السفية ، فإذا وجد من يقوم بهذه الحماية من أقاربه فهو أولى من غيره.

وهذا هو الحق . إن شاء الله تعالى . ، وعليه فالجد أو الأب يكون ولياً لأولاد ابنه ، والأخ الشقيق ولياً لأخيه الصغير ، والأم إذا عدم العصبية تكون ولية لابنها ، نعم إذا قدر أن أقاربه ليس فيهم الشفقة والحب والعطف ، فحينئذٍ نلجأ إلى الحاكم ليولي من هو أولى . " انتهى "الشرح الممتع" (9/86).

ثانياً :

بناء على ما سبق فإن الولاية على أموال هؤلاء اليتامى تكون لجدهم ، فإن كان الجد عاجزاً أو لا يستطيع القيام بإدارة أموالهم ، فتنقل الولاية للأم .

ولا

تأثير لزواج الأم في ولايتها على أبنائها ، ففرق بين الحضانة والولاية على المال ، فالحضانة تسقط بالزواج ، وأما الولاية على المال فلا تسقط بالزواج .

ثالثاً :

والواجب على ولي مال اليتيم سواء كان الجد أو الأم أو غيرها العناية بأموالهم وتنميتها ، والحرص على استعماله بما يحقق لهم المصلحة ويعود عليهم بالنفع .

لقوله تعالى : (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) أي : لا تتصرفوا في مال اليتيم إلا بما فيه مصلحة وتنمية له .

قال

ابن قدامة رحمه الله :

”

لِوَلِيِّ الْيَتِيمِ أَنْ يُضَارَبَ بِمَالِهِ ، وَأَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى مَنْ يُضَارَبُ لَهُ بِهِ ، وَيَجْعَلُ لَهُ نَصِيبًا مِنَ الرَّبْحِ ، أَبًا كَانَ ، أَوْ وَصِيًّا ، أَوْ حَاكِمًا ، أَوْ أَمِينًا حَاكِمًا ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ تَرْكِهِ .

وَمَمَّن رَأَى ذَلِكَ : ابْنُ عُمَرَ وَالتَّحِيَّيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ
وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَيُرْوَى
إِبَاحَةَ التَّجَارَةِ بِهِ عَنْ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَالصَّحَّاحِ .

وَلَا تَعْلَمُ أَحَدًا كَرِهَهُ ، إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ الْحَسَنِ ، وَلَعَلَّهُ
أَرَادَ اجْتِنَابَ الْمُخَاطَرَةِ بِهِ ، وَلِأَنَّ حَزَنَهُ أَحْفَظُ لَهُ .

وَالَّذِي عَلَيْهِ الْجُمُهُورُ أَوْلَى لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو
بْنُ الْعَاصِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ﴿ مِنْ وَلِيِّ
يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَّجِرْ وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ
﴾ . وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ
أَصْحَبُ مِنَ الْمَرْفُوعِ .

وَلِأَنَّ ذَلِكَ أَحْظُّ لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ ، لِتَكُونَ نَفَقَتُهُ مِنْ
فَاضِلِهِ وَرَبْحِهِ ، كَمَا يَفْعَلُهُ الْبَالِغُونَ فِي أَمْوَالِهِمْ
وَأَمْوَالِ مَنْ يَعِزُّ عَلَيْهِمْ مِنْ أَوْلَادِهِمْ . إِلَّا أَنَّهُ لَا
يَتَّجِرُ إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الْأَمْنَةِ ، وَلَا يَدْفَعُهُ إِلَّا لِأُمِّيْنٍ
وَلَا يُعَرِّزُ بِمَالِهِ " انتهى . "المغني" (338/6-339) .

وإذا كانت الأم ، أو القائم على مالهم عاجزا عن إدارة أموالهم بما يعود عليهم بالخير
والنفع ، فإن الولاية تنتقل لمن بعده ، ممن هو أهل لهذه المسؤولية .

قال

شيخ الإسلام : " لا يجوز أن يؤلَّى على مال اليتامى إلا من كان قويا ، خبيراً بما
ؤلي عليه ، أميناً عليه ، والواجب إذا لم يكن الولي بهذه الصفة أن يُستبدل به من
يصلح " . انتهى "مجموع الفتاوى" (30/44) .

والله أعلم .